العدد(1334) السنة السادسة -الاحـد (28) ايلول 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com

في بحث لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى :

إقليم كردستان الأكثر أمناً وتطوراً واستقراراً من بعض الدول المجاورة

اربيل/ المدى

قدم اربعة باحثين من معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى بحثاً بعنوان (مستقبل كرد العراق) بعد زيارة قاموا بها الى اقليم كردستان خلال شهر شباط ٢٠٠٨ بدعوة من ممثلية حكومة إقليم كردستان في واشنطن بالتعاون مع حكومة الإقليم..

ويتكون الوفد من :.

١- سونر كاكابته وهو مدير الدراسات التركية في واشنطن ويحمل شهادة الدكتوراه في التأريخ من جامعة (Yala) وهو من أصل تركي وأستاذ محاضر في جامعة جورج تاون ومدير الدراسات التركية المتقدمة في معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية الأمريكية وكان آخر مؤلفاته كتاب بعنوان (الإسلام، العلمانية، الاشتراكية وتركيا الحديثة: أيها تركي)

٢- ديفيد بولاك زميل معهد واشنطن وسابقاً عضو مجموعة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية ومسؤول مكتب الشرق الأدنى وآسيا وشمال أفريقيا سابقاً في وكالة المعلومات الأمريكية (American Information Agency) المتخصصة ببحوث ومتابعة الرأي العام في الدول.

٣- مايكل نايت خبير في معهد واشنطن ومكتب المعهد في لندن ومتخصص في الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وايران ومنطقة الخليج.. وباحث سابق في وزارة الدفاع الأمريكية وتخصصت أعماله في تقييم العمليات العسكرية الأمريكية في العراق والمنطقة.

٤- اودري فيلك باحث شاب في معهد واشنطن ويعمل في قسم بحوث العراق.

وقد أشار الباحثون الأربعة في بداية دراستهم هذه، وفي أشارات مقتضبة الى أنهم قد توصلوا بعد زيارتهم إقليم كردستان الى عدة نتائج كما يرى وفد معهد واشنطن، بعد الزيارة، أن على الساسة الأمريكيين أو أية دولة أو مجموعة ترغب في التعامل مع الإقليم مراعاة المقاييس والنقاط الـ (٧) أدناه:

التطور الأقتصادي والحرية السياسية والفساد والعلاقات مع الولايات المتحدة والعلاقات مع بقية أجزاء العراق والأمن والاستقرار والعلاقات مع تركيا وايران وسوريا .

وعموماً فإن هذا البحث يتألف من (٤) أقسام يتحدث في قسمه الأول (ديفيد بولاك) عن الحريات السياسية والفساد والتقدم الأقتصادي في اقليم كردستان.

ويتحدث (سونر كاكابته) في القسم الثاني عن علاقات إقليم كردستان مع الولايات المتحدة الأمريكية وباقي أجزاء العراق ودول الجوار بينما يحلل (مايكل نايت) في القسم الثالث الوضع الأمني.

وأخيراً يتحدث (أودري فليك) في القسم الرابع عن المسائل المتعلقة بالنفط والعلاقات بين الإقليم والعراق والولايات المتحدة. وفي مقدمة الدراسة يشير الباحثون الأربعة الى أن هناك في اقليم كردستان عدة معطيات داخلية وخارجية مهمة بالنسبة للولايات المتحدة وسياستها في المنطقة.

في القسم الاول تتلخص آراء ووجهة نظر (ديفيد بولاك) بشأن الاوضاع الداخلية لحكومة الاقليم في ان أقليم كردستان العراق هو الأكثر أمناً مقارنة بالأقسام الأخرى من العراق وبعض الدول المجاورة وهو متطور ومستقر إلا أنه لا يخلو من جماعات مختلفة ووجود حالات للقمع والفساد ونواقص وسلبيات من الناحية الأقتصادية، ويورد هنا حديثاً لنيجيرفان بارزاني رئيس حكومة اقليم كردستان قال فيه ان نظامنا السياسي والقضائي والدراسي والأقتصادي بحاجة الى التجديد والعصرنة وذلك بتعاون اقتصادنا ونتاج عملنا الدؤوب).

- ويلقي (ديفيد بولاك) سؤالاً حول مايحمل المستقبل لحكومة الإقليم من المناحي السياسية والاقتصادية، وفي معرض اجابته يرى استعراض العديد من المواضيع الرئيسية الراهنة في الأقليم ومنها مسائل (حقوق الأنسان والتوجهات السياسية والأقتصادية والأجتماعية، وكذلك مسائل الأحزاب السياسية والحكومة التوافقية، الفساد وأوجه ادارة الحكم الأيجابية، المجتمع المدني والرأي العام والسياسة الأقتصادية والوضع العام)

ويتحدث الكثير ممن تلقاهم في إقليم كردستان عن وجود (مرحلة أنتقالية) ويربطون عموم المواضيع بهذه المسألة.

ويشكو الصحفيون والناشطون في مجال عمل المنظمات غير الحكومية من استمرار العمل حتى الآن بالتعليمات القانونية التي أصدرها النظام البعثي وأنها لم تعدل بعد.

وهذا هو ذات الرأي الذي أبداه المبعوث الخاص للأمم المتحدة في العراق ستيفان ديمستورا في تقريره الشهرى آذار ٢٠٠٨ مع أشارته الى بعض التقدم الحاصل في هذا المجال. وتتحدث الدراسة عن أن أوضاع حقوق الأنسان في اقليم كردستان، وبرغم بعض الملاحظات فهي أحسن بكثير منها في باقي أنحاء العراق والدول المجاورة، وإن أوضاع المشردين والنازحين العرب فيه والبالغ عددهم (١٦٣) ألف شخص جيدة، كما أن الفرد يشعر فيه بالأمان.

ولا يوجد دستور في اقليم كردستان حتى الآن، وهناك مسودة معدة للدستور إلا أنها لم تكتمل بعد، مراقبة البرلمان للأداء الحكومي ضعيفة الا أنها تتحسن تدريجياً. وبرغم تواصل الحديث في الصحافة ومنظمات وناشطي المجتمع المدني وحتى بين صفوف المسؤولين الحكوميين عن الفساد إلا أن جهود وخطوات تطوير مستوى الأداء الحكومي والخدمات واضحة للعيان وتتلخص نقاط انتقاد الأداء الحكومي في عدم وجود الأستفتاء السياسي، المحسوبية والتكتلات الحزبية، استغلال هفوات البعض وحالات كثيرة من البيروقراطية ولكن في وفق أفضل استفتاء واستطلاع للآراء بين سكنة أقليم كردستان من جهة (توفر مياه الشرب، الخدمات الصحية، وجود فرص العمل) فإنهم يعتبرون الأداء الحكومي ايجابيا... ويشعر ٩ من كل عشرة من الاكراد بضمان الوضع الأمني العام وأمن الفرد ويرون أن كردستان آمنة أي بنسبة ٩٠٪ منهم

وفي ما تناول القسم الثاني من البحث وجهة نظر حكومة الاقليم تجاه الجيران وعلاقة الاكراد بالعرب، استعرض القسم الثالث التهديدات القائمة للاقليم ويخلص الى ان حكومة الاقليم تمكنت وبنجاح كبير من حماية أمن محافظات: اربيل ودهوك والسليمانية.وركز القسم الرابع من البحث على موضوعة النفط والخلاف الذي يظهر احياناً بين الاقليم والحكومة الاتحادية وستراتيجية حكومة الاقليم بشأن استخراج النفط واشار الى ان حكومة الاقليم تتسلم ٩٠٪ من ايرادها السنوي من بغداد.

سياسيون متضررون من النظام السابق يطالبون بإنصافهم

السليمانية/ الوكالات

تظاهر عدد من السجناء السياسيين إبان النظام السابق، الخميس، للمطالبة بمعاملتهم اسوة بغيرهم في أنحاء العراق الأخرى.

وحمل المشاركون في التظاهرة التي حضرها لافتات حملت شعارات تطالب بمعاملة السجناء السياسيين في جميع أنحاء العراق بعدل ومساواة ودون اي تفريق وتطبيق بنود القانون (٤) لسنة ٢٠٠٦ في اقليم كردستان.

وبحسب القانون المذكور فإن أي مواطن تعرض للسجن لأسباب سياسية في زمن النظام السابق يجب أن يتلقى راتباً شهرياً مقداره ٥٠٠ الف دينار عراقي ومنحه امتيازات أخرى وقطع أراض.

وقال عمر محمد، وهو أحد المتظاهرين، "لم يحصل السجناء السياسيون الكرد على اي شيء وهم يعاملون بشكل مختلف عن السجناء السياسيين في مناطق العراق الأخرى".

وكان عضو لجنة الدفاع عن السجناء السياسيين أسو كمال نوري قد قال في تصريح سابق لـ(أصوات العراق) إن أغلب السجناء السياسيين في مناطق العراق الأخرى يتسلمون ذلك الراتب ولكن نظراءهم الكرد لم يتسلموا ذلك بعد.

وتوجه المتظاهرون الى مبنى محافظة السليمانية حيث استقبلهم ممثل مكتب مجلس النواب، وقدموا له مذكرة موجهة إلى رئيس المجلس محمود المشهداني ورئيس الوزراء نوري المالكي تضمنت مطالبهم المذكورة.

ووفقا لإحصائيات غير رسمية فإن هناك قرابة ٣٥-٤٠ ألف سجين سياسي في إقليم كردستان حكم عليهم أو سجنوا في عهد الحكومات العراقية السابقة.

ومجلس الدفاع عن السجناء السياسيين منظمة مستقلة أسسها عدد من السجناء السياسيين منذ شهرين وتعمل من اجل الدفاع عن حقوق السجناء السياسيين.

انعقاد مهرجان التنمية الأول الشهر القادم

اربيل/ المدى

قال نائب رئيس مركز كردستان للتطوير الاقتصادي، ان المهرجان الأول للثقافة والتنمية في كردستان سينعقد في الفترة من ١٨-١٩ تشرين الأول القادم في مدينة أربيل عاصمة الاقليم.

وأضاف شيروان أحمد مصطفى ان «المهرجان الأول للثقافة والتنمية في كردستان سينعقد برعاية وزير الثقافة في إقليم كردستان فلك الدين كاكائي في الفترة من ١٨-١٩ تشرين الأول القادم في مدينة أربيل عاصمة الإقليم».

وبين مصطفى أن المهرجان «سيتضمن حفل استقبال لرجال الأعمال في الإقليم وتعقبه عروض فنية وفولكلورية، تليه ورشة عمل تحت عنوان (بناء تحالفات ستراتيجية لتأسيس شركات مساهمة في كردستان) تتضمن بحوثا يشارك فيها متخصصون في الأنشطة المالية المختلفة».

وأوضح أن «البحث الأول سيكون عن دور المصارف في تأسيس شركات مساهمة يقدمه الخبير المصرفي سهام نجم عبود، يليه أحمد الجبوري في ورقة عمل عن الافصاح في الشركات المساهمة، فيما تقدم زانه الراوندوزي ورقة أخرى عن تطبيقات مواصفات (الآيزو) في الشركات الكبيرة، ويعقبها د محمد آل ياسين في ورقة عمل عن تطوير الإدارات الحديثة ليخرج المشاركون بعد مناقشات مختلفة بتوصيات تؤسس لظاهرة انتشار الشركات المساهمة في كردستان.

في استطلاع صحفي: تصديق قانون تنظيم العمل الصحفي في كردستان..خطوة واثقة نحو مجتمع متمدن حر

اربيل/ PUKmedia

أصدر برلمان اقليم كردستان يوم ٢٠٠٨/٩/٢٢ قانونا لتنظيم العمل الصحفي في الاقليم، وذلك بعد أن قدمت نقابة صحفيي كردستان مسودة مشروع القانون المذكور الذي بني أساسا على آراء صحفيي وقانونيي واختصاصيي كردستان، خلال ثلاث سنوات من العمل المضني المثابر في هذا المجال، وقد نوقش وكتب وأثير جدل كثير حول محتويات المسودة التي أعدتها النقابة.

أخيرا انتصر المشروع بجهود جميع المتنورين نحو خلق صحافة كردستانية حرة ولتكوين السلطة الرابعة، كما هي في البلدان المتقدمة، فما آراء الصحفيين والعاملين في هذا المجال:

يقول فرهاد عوني نقيب صحفيي كردستان: رحب مجلس نقابة صحفيي كردستان ضمن بيان له بهذا القانون واشاد بدور البرلمانيين الذين ساندوا وتضامنوا مع المشروع منذ تقديمه الى برلمان كردستان من قبل نقابة صحفيي كردستان، وكما هو معروف فان القانون كان نتيجة جهود النقابة على مدار ثلاث سنوات وذلك بجمع آراء جميع الصحفيين في الاقليم من الصحافة الحزبية والأهلية وذلك لاغناء المشروع الذي تم اعداده سابقا من قبل أعضاء مجلس النقابة وبعض المتخصصين من القانونيين وأساتذة الجامعات والبرلمانيين، ويعد القانون، الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط لأنه يمنع منعا باتا حبس الصحفي بأي شكل نتيجة عمله الصحفي وكذلك عدم غلق أو ايقاف الصحف عن الصدور لأي سبب كان مرتبطاً بالعمل الصحافي، وأن ذلك يعتبر من المسائل المهمة التي كافحنا من أجلها، وكذلك أمور أخرى فيما يتعلق بافساح المجال أمام الصحفيين للاطلاع على مصادر المعلومات في اقليم كردستان، لأن الصحفي كان يعاني مسألة الحصول على المعلومات، وحذفت بعض المصطلحات كالأمن القومي والآداب العامة والنظام العام والتي كانت تمارس ضد الصحفي عند مساءلته أو مجابهته قانونيا، وهناك نقطة أخيرة، وهي عدم اشتراط أن يكون رئيس التحرير عضوا في نقابة صحفيي كردستان، لأن هذه المسألة كانت مرفوضة أساسا من قبل النقابة .وحول مقارنة القانون بقوانين الدول المجاورة قال: باعتقادي أن قانون العمل الصحفي في كردستان، يعتبر من القوانين المتقدمة في المنطقة، فعلى سبيل المثال يمكن اعتقال الصحفيين بموجب القوانين السائدة في بعض الدول، وأصبح هذا الأمر في كردستان محرماً ولكن مقارنة بالقوانين الأوروبية فان الوضع يختلف فالحكومات الأوروبية تعيش منذ حقب طويلة مع الصحافة ولها تجربتها الخاصة، وأن مكسب الصحفيين في اقليم كردستان مهم لتنظيم وحرية وحماية الصحفي وقنوات الاعلام بموجب هذا القانون يعتبر فريدا من نوعه لترسيخ صحافة كردستانية تواكب الصحافة العالمية الحرة.

وتحدث زيرك كمال رئيس لجنة الدفاع عن حقوق الصحفيين في نقابة صحفيي كردستان، قائلا:

إن المصادقة على قانون العمل الصحفي من قبل برلمان اقليم كردستان، نقلة نوعية لتنظيم العمل الصحفي في كردستان، وعلى هذا النحو فهو مكسب تاريخي مهم لصحفيي كردستان، وبهذه المناسبة أحيي برلمان اقليم كردستان وبموقفهم الديمقراطي هذا قد سجلوا يوما تاريخيا مشرفا للبرلمان، وأثبتوا أنهم ظهير لتطوير العمل الصحفي في كردستان، ونعتبر القانون على هذا النحو خطوة مهمة نحو تمدن المجتمع الكردستاني وتعميق وترسيخ الديمقراطية في الاقليم. وأشيد بدور الذين كانوا سندا وظهيرا لنقابة صحفيي كردستان والصحفيين لكي يسن قانون الصحافة الكردستانية على هذا النحو الايجابي لنيل موافقة المجلس الوطني الكردستاني.

وقال شوان داوودي رئيس تحرير صحيفة (هةوال):

: أن القانون مكسب عظيم لشعب كردستان، وجدير بالاشارة الى أن نقابة صحفيي كردستان صاحبة مسودة المشروع، وكان لجميع الصحفيين المنتمين وغير المنتمين للنقابة، وتخندق البرلمانيين منذ البداية الى جانب الصحفيين والصحافة الحرة، والصحف الحزبية، دور بارز في انجاح صياغة مسودة المشروع، وتكوين ضغط عام لاستصدار هذا القانون بما يخدم تنظيم العمل الصحفي في الاقليم، وعلينا ألا ننسى دور رئيس الاقليم مسعود بارزاني في اعادة القانون الى البرلمان لدراسته وتعديله على نحو أفضل لخدمة الصحافة الحرة الديمقراطية، وليكون القانون موضع فخر وأضاف: حتى الآن لا يوجد قانون تنظيم العمل الصحفي في العراق وليس هناك غطاء قانوني للعمل الصحفي ولايزال الصحفيون يعملون بقانون الصحافة للنظام السابق، ونأمل أن يصدر قانون مماثل في بغداد.

وتحدث طارق ابراهيم شريف الذي يعمل في مجال الصحافة التوثيقية قائلا :بعد انتظار طويل وبذل جهد مضن لنقابة صحفيي كردستان لصياغة مشروع القانون، واثارة جدل كثير حول محتوياته من قبل الصحفيين والكتاب والبرلمانيين، ومن عرضه على رئيس الاقليم، ومن اعادته الى البرلمان ومناقشته مجددا، نالت مسودة المشروع رضا البرلمان ورئيس الاقليم، في الحقيقة ان إصدار هذا القانون ينظم العمل الصحفي في كردستان، ويجسد حرية الصحافة، ولا شك أن القانون ظاهرة حضارية لوطننا ويراعي مكانة الصحافة بين المجتمع الكردستاني.

وقالت الآنسة حسيبة بابولي عضوة لجنة الدفاع عن الصحفيين في نقابة صحفيي كردستان:

ان هذا القانون مكسب جيد للصحافة الكردستانية، حيث مرت مسودة المشروع بمخاض ومراحل صعبة، وواجهت بعض فقرات المشروع صعوبات واعتراضات، لكن بجهود الجميع عبرت عما يريده الصحفيون والنقابة، والهدف كان تنظيم العمل الصحفي تحت غطاء قانوني وحماية المؤسسات الاعلامية والعاملين فيها، أملنا هو العمل لنجاحات أكثر لخدمة كردستان ديمقراطي ومجتمع مدني حر.

وتحدث مدير تحرير جريدة خبات اليومية دلشاد مصطفى عن مشروع قانون تنظيم العمل الصحفي قائلا:

إن ازالة بعض المصطلحات غير الواضحة والمطاطية في مشروع قانون العمل الصحفي الكردستاني من قبل برلمان اقليم كردستان، خطوة مهمة نحو اعطاء حرية أكثر للعمل الصحفي وأعتبرها بداية لمرحلة جديدة لهذه المهنة، كذلك منع اغلاق ووقف الصحف والقنوات الاعلامية لهو مكسب آخر وفريد من نوعه على مستوى كردستان والعراق وحتى المنطقة، وأن هذا القانون يزيد من مكانة الصحفي بين شرائح المجتمع وأوساط الدولة، وأقول لا يمكن مقارنة أوضاع شعب كردستان والمنطقة بأوضاع شعوب ودول متقدمة أخرى، لذا على العاملين في ميادين الصحافة العمل بروح المسؤولية وحسن استخدام الحصانة القانونية، وأن هذا القانون خطوة نحو هامة التمدن، وأمامنا الكثير من العمل لايصال شعبنا الى المدنية بالشكل المطلوب، وأن القانون خطوة مهمة نحو تعزيز العلاقات العامة والمهنية.

كما تحدث الشاعر والصحفي شوان سرابي الذي يعمل في جريدة خبات عن القانون، قائلا:

يعتبر قانون تنظيم العمل الصحفي في اقليم كردستان، قانونا متفتحا ومتقدما يلبي حاجة الصحافة الكردستانية ويشكل غطاءً قانونيا للعمل الصحفي، واعتبر ذلك القانون نقلة نوعية لهذه المهنة، وعلينا نحن الصحفيين أن نستفيد من هذا القانون لتنظيم أعمالنا وعلاقاتنا مع شرائح المجتمع والحكومة، ونكون بمستوى هذه الرسالة الانسانية نحو التمدن والتحرر والديمقراطية. وحول نسبة الغرامات قال: لا أعتقد أن تكون المبالغ كبيرة جدا، وأعتقد أن الغرامة تعطي الانسان الدقة في العمل، وحماية أنفسنا من الاخطاء المهنية.

وعبر سرتيب جوهر الكاتب والصحفي في صحيفة كردستاني نوي عن رأيه قائلا:

اصدار هذا القانون بتغيير بعض المصطلحات والفقرات فيه، قد أعطاه إطارا لأهمية حرية العمل الصحفي في كردستان، وأعتقد أن في القانون بعض النقاط، قد وسعت أفق حرية العمل كما هو وارد في اعلان ميثاق شرف العمل الصحفي العالمي، والأهم في القانون هو منع حبس الصحفي بسبب نشاطه المهني، والاكتفاء بتغريمه، وأن تأكيد القانون على حق الصحفي في الحصول على المعلومات في الدوائر الحكومية، يوسع مجال العمل وينال ناتج الصحفي مصداقية أكثر، وأعتقد أن هذه الفقرة تناقش وتعدل وفق معايير صحفية وقانونية بحيث يضمن حقوق الجانبين.وأضاف: يجب الا ننسى أن هذا القانون لم يصل الى النقاء التام أو خال من الملاحظات، ويجوز لاحقا أن يعرّض القانون الى البحث والتدقيق والتمحيص أكثر من قبل الصحفيين حسب المراحل القادمة.